

خطة عمل عمان

نحن أعضاء البرلمان من الأردن والبحرين والعراق وباكستان وتونس والصومال واليمن، المجتمعون في ورشة العمل البرلمانية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنعقدة في عمان، الأردن، للترويج لإقرار معاهدة الإتجار في السلاح والانضمام إليها وتطبيقها

مدركون النتائج البشرية المدمرة لعدم المواجهة الكافية للتجارة غير الشرعية للأسلحة، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مدركون كذلك الأثر البالغ وغير المتكافئ غالباً للإتجار غير الشرعي في الأسلحة التقليدية على النساء

معترفون بالأثر السلبي لهذه التجارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدفان 11 و16، المتعلقان بأهمية ضمان مدن وأمنة ومجتمعات مسالمة، إضافة إلى كل المجتمعات الحضرية والريفية

مستحسنون حقيقة أن 130 دولة قد وقعت على معاهدة الإتجار في الأسلحة خلال الفترة الزمنية المحددة، وأنه حتى تاريخه، أقرت 91 دولة هذه المعاهدة الدولية الحيوية منتبهون إلى أهمية المزيد من المشاركة من قبل دول الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا في معاهدة الإتجار في السلاح،

نتعهد بما يلي:

1. دعم إقرار معاهدة الإتجار في السلاح والانضمام إليها وتطبيقها من قبل حكوماتنا، عن طريق، وحسبما يكون الأنسب، تقديم العرائض والطلبات والقرارات و/أو طرح الأسئلة في جلسات اللجان و/أو الجلسات العامة في برلماننا بهذا الغرض، إضافة إلى التواصل مع وزراء الحكومة ذوي الصلة بغرض تحقيق الهدف نفسه
2. التواصل، حسبما يكون مناسباً، مع الشعوب التي تمثلها وأيضاً مع وسائل الإعلام والصحف القومية والتلفاز الوطني و/أو المنافذ الإعلامية الأخرى في بلداننا لإذكاء الوعي بمعاهدة الإتجار في السلاح وبأهميتها، إضافة إلى جذب الانتباه لورشة العمل الإقليمية هذه ولخطة العمل
3. السعي أيضاً إلى الاشتراك مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني في بلداننا للترويج لإقرار معاهدة الإتجار في السلاح والانضمام إليها وتنفيذها.
4. البقاء على اتصال بأمانة منظمة "برلمانيون من أجل التحرك العالمي" بصفة منتظمة وإرسال التقارير إليها عن أي خطوات أمكننا القيام بها بناء على خطة العمل هذه، في 31 يناير/كانون الأول 2017، أو قبل حلول هذا التاريخ

أعدت في عمان، في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016